التحرير

منذ أيام انتهت الدورة الأولى لمجلس الشعب في الفصل التشريعي السابع عشر منذ إنشائه عام ١٩٢٤ ومن الفصل الثالث منذ ١٥ مايو ١٩٧١ .

وقد كانت لهذا المجلس سمة أساسية حيث كان أول مجلس ينتخب على أساس تعدد الأحزاب منذ سبعة وعشرين عاما .. فلا جدال في أنه كان صورة واقعية للشارع السياسي المصري ، حيث بدت في تلك الدورة ملامح وسمات لا تختلف تماما عما يجري في هذا الشارع الجماهيري .

محمد الطويل

الرجال.. والدورة الأولى

وتابعت الجماهير هذه الدورة ونشاطها عبر أجهزة الإعلام المختلفة ، وكانت لها ملاحظاتها .

وأولى هذه الملاحظات أنه قد غاب عن هذا المجلس ممثلو حزب التجمع التقدمي ، مما يترجم واقعة مشاعر وأحاسيس الناخبين تجاه هذا الحزب .. كما أن لحزب الأحرار ممثلين فقط لم تكن لهما فاعلية تذكر .

وبدأ حزب العمل الاشتراكي كممثل حقيقي للمعارضة داخل المجلس ، وإن كان بعض المستقلين قد بدأوا يتجهون إليه في مواقفه تجاه بعض القضايا والمسائل العامة .

كما أن دخول أربع وثلاثين سيدة كنائبات في مجلس الشعب لأول مرة بعد ظاهرة غير عادية في تاريخنا البرلماني .. وقد قامت « أكتوبر » منذ أسابيع بتقييم هذه التجربة . ولذا فسيكون الحديث – إلى حد كبير – عن الأعضاء في هذا المجال .. أي أنه مقال رجالي .

وتقودنا المتابعة لنشاط المجلس إلى أن نذكر أن هناك ظاهرة دخول الشباب هذا المجلس بعدد كبير لأول مرة ، حيث وصل الأعضاء الشبان الذين لم يتجاوز عمرهم ثمانية وثلاثين عاما إلى ثمانية وأربعين عضوا منهم عشر سيدات .. أي أن العنصر الشاب كان يمثل نسبة ١٢٪ من أعضاء المجلس .

وبالطبع فإنه كان من المتوقع أن يبدو هذا العنصر بوضوح ، لما يتمتع به من قوة وحيوية وديناميكية حركية ، إلا أنه كان تائها بين كبار الأعضاء في المجلس ، وربما يعود هذا إلى حداثة التجربة البرلمانية بالنسبة له .. فلفضل أن يكون متفرجا أكثر منه ممارسا .

كما أن كبار الأعضاء لم يسمحوا لهم بفرصة التعبير الحقيق عن أنفسهم ، وربما لو كانوا قد لاحظوا استعدادهم لما تأخروا في إعطائهم الفرصة . وإن كان قد تألق منهم عدد لا بأس به وتوهج في مواقف عديدة ، كالعضو الشاب الدكتور محمد عبد اللاه الذي خلف الدكتور فؤاد محيي الدين في رئاسة لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس ، حيث يعمل أستاذ اقتصاد بجامعة الاسكندرية وعمره أربعة وثلاثون عاما .

اما د . فؤاد محيي الدين نائب رئيس الوزراء ، فقد كان متألقا «جاهز» الرد والحجة في كل وقت . فقد سمح لنفسه بالاحتكاك والمناقشة والحوار وطلب التوجيه والنصيحة من شيوخ المجلس . وبالطبع لم يبخلوا عليه . لحبه استطلاع ومعرفة كل ما يدور حوله ، كما أنه رفض منصب نائب وزير لإيمانه بعمله البرلماني وحق ناخبيه عليه عندما وقفوا وراءه حتى أصبح عضوا بالمجلس .

كما تألق كل من أحمد خليل نائب أسوان ومحمود السيد سالم ومصطفى السعيد ونشأت كامل وعطية أبو سريع كأعضاء شبان ، وكان يمكن لوكيل المجلس محمد عبد المجيد رضوان جذب وتجميع هؤلاء الأعضاء الشبان حوله ، وذلك لتكوين جناح للشباب ، يمثل أبعاد الحاضر في مستقبل مصر ، ولمناقشة قضايا الشباب ، ولكن لم يحدث ذلك ، بل عندما حاول هؤلاء الشبان ذلك لم يشاركهم في هذا . بل تخوفوا كما عبر عن ذلك أحدهم بأنه ليس من المستحب تكوين جناح للشباب في المجلس .

وإذا كان المجلس السابق قد كون لجنتين لتقصي الحقائق فعلا فإنه في هذه الدورة قد كون ثلاث لجان لتقصي الحقائق ، إحداها خاصة بالتحقيق في صفقة التليفونات التي وقعها الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء السابق ، حيث كانت تمس نزاهة الحكم ، ولذلك فقد كان العالم الخارجي يهتم بها أكثر من اهتمامنا الداخلي بها ، لمعرفتنا وثقتنا بقياداتنا الوطنية .

ومع ذلك فكانت نتيجة هذه اللجنة تحصيل حاصل لم تأت بجديد . كما كانت هناك لجنة لتقصي الحقائق في الخرافات الشركة المصرية للملاحة البحرية ، وأيضا لجنة لتقصي الحقائق في الفتنة الطائفية التي تفجرت منذ شهور ، وإن كانت نتائجها لم تعلن بعد ، وربما أجلت لدورة قادمة لاعتبارات معينة .

وقد رأس اللجنة الأولى محمد عبد الحميد رضوان وكيل المجلس ، والأخريين محمد رشوان وكيل مجلس الشعب ، الذي تألق كسياسي مجتهد موضوعي معتدل ملم بدقائق الأمور وما هو مكلف به وأبعاد نيابته البرلمانية تجاه مصر

محمد رشوان

وناخبيه ، وقد كان للمجلس في أسبوع الأخير موقف مشرف تجاه قضية اعتبار ما تخليه القوات المسلحة من الأراضي والعقارات المملوكة للدولة من أملاك الدولة الخاصة وأسلوب التصرف فيها كتاليع ، وذلك لإنشاء مدن عسكرية تتكلف ملايين الجنيهات .. فقد وقف بعض الأعضاء ليسوا معارضين في جواز ذلك ، إنما طالبوا بمشاركة الحليات في ذلك لتصديها لأزمة الاسكان ، مما اضطر الحكومة لمعاودة البحث والدراسة والنقاش في ذلك .

وبالطبع مع اعتزازهم بدور قواتنا المسلحة ، إلا أنه من العدل أن جزءا من هذه الأراضي التي يقيم عليها العسكريون للدفاع عن مصر منذ ١٩٦٧ يعتبر تعاونا وضع يد . وبالتالي فقد الحق مبدئيا على تخصيص نسبة ٢٠٪ من حصيلة بيع هذه الأراضي أو العقارات للإسكان الشعبي والاقتصادي للمدنيين بالوحدات الخالية أي الخافقات ولأسر شهداء القوات المسلحة تقديرا من الأعضاء للعسكريين في بلادنا .

ويسجل هذا الموقف موضوعية فذة ورقابة واعية لمصالح جماهير هذا الشعب لكل من محمد خليل حافظ ونوال عامر وكمال بدوي وعبد الحليم شاهين وعبد المنعم عثمان وحسن عبد عمار ، وهم من أعضاء مدن القناة والإسكندرية والقاهرة .

كما بدت أيضا الرقابة الفعالة للمجلس في طلبات المناقشة التي طرحت موضوعات هامة وحيوية ، أدت إلى إخراج توصيات أخذت بها الحكومة . وبالذات عندما تولت حكومة الرئيس السادات المسئولية .

وفي مجال تعاون المجلس مع الحكومة .. فقد استمع الأعضاء لثلاثة بيانات لرئيس الوزراء .. اثنين للدكتور مصطفى خليل والأخير للدكتور فؤاد محيي الدين نائبا عن الرئيس السادات بصفته رئيسا للوزراء . فقد أكد الدكتور مصطفى خليل في بيانه الأول أن الحكومة ستقدم إلى المجلس خطة مدروسة لحل أزمة الإسكان حلا جذريا .

وفي بيانه الثاني أكد على أنه سيقدم هذه الخطة .

وفي أعقابه أكد الدكتور مصطفى الخشاوي وزير الإسكان السابق ذلك ، وطرح هذه الخطة اعلاميا بصورة عظيمة حيث إنها ستحتوي على آلاف المساكن المتنوعة لكل الفئات .. ! ! كما

عبد الهادى صحاحة

محمد عبد الحميد رضوان

نوال عامر

طالب محمد رشوان وكيل المجلس بصفته رئيس لجنة الرد على بيان حكومة مصطفى خليل بحل المشكلة وإعادة النظر فى أسعار الفائدة على المدخرات لجذبها والإسراع فى تطوير نظام الضرائب . وكان ذلك فى يناير الماضى .

ولم يحدث شىء من إعادة النظر فى أسعار الفائدة إلا عندما تولت حكومة السادات المسئولية . كما وعد الدكتور مصطفى خليل باعادة النظر فى تثبيت الأسعار أو التغلب على ارتفاعها . وللأسف رفعت أسعار بعض السلع وكذلك الكهرباء بدون إعلان ذلك . إنما جماهير الشعب أحست بذلك فى حياتها اليومية . وهذا طبيعى . وكان يجب ألا يغيب عن ذهن المسئولين ذلك . فالشعب ليس غافلا عن مصالحه إنما كانت أيضا حكومة السادات يقظة لذلك فخفضت أسعار ما يزيد على ٣٠٠ سلعة ومنها الكهرباء .

وبالطبع كان ما بين الارتفاع الأول والانخفاض التالى أصوات صادقة ويقظة وشريفة فى مجلس الشعب نبهت إلى ذلك . مما كان له أثره على المسئولين . وخاصة وزراء الحكومة الحالية .

كما أصدر المجلس القانون ٨٣ للعاملين بالدولة . وقانون التأمينات الاجتماعية الذى تضمن معاش السادات لملايين مواطن . وقانون المجتمعات العمرانية الجديدة وقانون الأحوال الشخصية . وإنشاء الأكاديمية الطبية العسكرية . وقانون التجنيد والدعوة وإعانة غلاء المعيشة للمرأة وعلاوة ١٠٪ للعاملين بالقطاع الخاص . وغيرها من التشريعات الهامة . التى وصل مجموعها على مدى الدورة الماضية إلى ١٤٩ قانونا و ٢٢ قرارا بقانون واقتراحات برغبات للاث وكذلك ١٢ قرارا من اختصاص المجلس وليس الحكومة .

وفى المناقشات التى دارت حول هذا الكم الكبير من التشريعات تألق بعض الأعضاء . فبدت نجوم تحت القبة تمارس نشاطها بمستوى رفيع موضوعى كابراهيم عواد وأحمد قاسم وأحمد عزت وإسماعيل أبو زيد الذى يعتبر من حماة الآثار المصرية . فقد بذل جهودا كبيرة فى ذلك . مما آل به إلى رئاسة لجان البحث فى الآثار فى شعبد مصر .

وكذلك جبريل محمد حسن وحسين وشاحى الذى تحمل عبء القانون ٨٣ وحمدى أحمد الذى تحدث قليلا ولكنه كان موفقا فى التعبير والموضوعية وسيد زكى الذى تحمل صدور قانون الحكم المحلى وكذلك أعباء تعديلاته ومحمد رجب السعدى الذى يحرص كل يوم على كسب العمال مزيدا من المزايا . واعتقد أنه لم يطلب منهم حتى الآن أن يؤدوا عملا بقدر ما يأخذون .

وفتح الله رفعت الذى ساعد على الموافقة على كثير من الاتفاقيات الدولية المتبادلة والتى فى الضرورة الملحة فى تنفيذها . ومحمد حليل حافظ ذلك النائب الذى يحرص على حب جميع القوى والاتجاهات الوطنية المختلفة والمتحمس دائما لمصالح الجمهور فى أى تشريع . وصبرى القاضى وطلبة عويضة ومحمد مهدى شومان الذى ساهم فى إصدار قانون التعاون الزراعى الذى لم يصدر منذ ٤ سنوات ولكنه كافح جاهدا حتى رأى هذا القانون النور ومصطفى نحاس ذلك المحامى الذى تصدى أخيرا فى مؤتمر المحامين العرب بالرباط لمحاميى دول الرفض ومحاميى مصر غير الملتزمين بوطنية مصر وأهدافها .

ونصر عبد الحضور الذى قدم اقتراحا بقانون لمضاعفة الحوافز التشجيعية والتقديرية وأيضا كمال خير الله الذى طالب بعدم رجعية قانون العيب وكان له ذلك وحسن حافظ وكيل لجنة الشئون العربية والذى ناشد بضرورة الانتظار على العرب مع الاستمرار فى سياستنا نحو السلام وذلك من منطلق علاقاتنا بالشعوب . وليس حكام النظم الفاسدة .

كما نجح فى توظيف ٧٠ مهندس بتزول بشركات الوزارة المعنية حيث كان الوزير قد رفض ذلك لعدم الاتفاق معهم على تخصصاتهم المطلوبة وأيضا عبد المنعم خزبك وسليمان عبد البارى ومحمد حسن درة وفكرى الحزار ومع ذلك فيجب أن ننوه بأن عدم تفرغ رؤساء اللجان النوعية بالمجلس كان من عوامل عدم إصدار تشريعات أخرى . حيث إن الدكتور فؤاد محى الدين كان رئيس لجنة العلاقات الخارجية المتفرغ الوحيد لرئاسة اللجنة . وأعطاها من جهده واهتمامه ما أضفى على عمل اللجنة الكثير من الدفعات القوية تجاه أمور ومسائل سياستنا الخارجية بل قضايا عالمية أخرى .

وكذلك ناقش المجلس بناء على سؤال للعضو ممتاز نصار مسألة بيع البترول المصرى لإسرائيل . وبيانا باستنكار حادث الاعتداء الآثم على المسجد الحرام بمكة المكرمة . كما اجتمعت لجنة الشئون الخارجية والعربية احتفالا بيوم التضامن مع الشعب الفلسطينى . حيث ناشدوا برلمانات العالم تأييد الكفاح العادل للشعب الفلسطينى .

كما أصدر المجلس بيانا لإدانة التدخل السوفيتى فى أفغانستان . وطالب بترك الشعب الأفغانى المسلم يقرر مستقبله دون تدخل من أية جهات أجنبية . وأيضا أصدرت لجنة الشئون الخارجية برئاسة الدكتور فؤاد محى الدين بيانا بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن بالافراج عن الرهائن الأمريكيين .

كما وافق المجلس على إقامة شاه إيران السابق بمصر . حيث أكد المجلس أن هذا القرار ليس فيه قصد التحدى لإرادة الشعب الإيرانى الشقيق . وليس تدخلا فى شئونه الداخلية . أو اتخاذ موقف أو قرار مضاد من ثورة إيران أو إرادة شعبها . بل هو فحسب تأكيد لموقف أخلاق وحضارى تجاه إنسان فقد الملاذ والأمان . موقف تؤكد به مصر كرامة الإنسان .

وإن كان أيضا يسجل فى هذا المجال لرئيس المجلس عندما أراد الرد على بعض قول أحد ممثل المعارضة وهو الشيخ صلاح أبو إسماعيل . فقد اتجه إلى مقاعد الأعضاء وترك المنصة ورد كعضو عادى . وللإنصاف والحق أيضا فقد نفذ ما وعد به فى أول جلسة لهذه الدورة عندما قال :

إن الممارسة الديمقراطية الحرية تقضى بالالتزام الكامل بتوفير الفرص المتساوية بين كل الأحزاب . وسأكون حكما بين كافة الأعضاء . دون نظر إلى اللون الحزبى أو الانتماء . وبدا هذا بالفعل فى عدة مواقف عندما غلب الأولوية لحديث بعض الأعضاء فى جلسات مختلفة عن حديث الحكومة . ممثلة فى هذا الوزير أو ذاك .

وإذا كانت المعارضة كخصم للأغلبية ظاهرة فهناك معارضة تابعة من بعض أعضاء حزب الأغلبية ويقول البعض بتصنيفها بأنها معارضة من داخل النظام . ولكن ألا يمكن النظر بشىء من الدقة والموضوعية . فنقول إنها تمثابة نقد ذاتى للأغلبية أو نقد ذاتى للنظام ؟ ؟

وإذا كانت بالمفهوم الأحمر فهى لا تثوب الأغلبية فى شىء . فالنقد الذاتى جرأة وشجاعة قلما تتجه إليه المعارضة ذاتها . إنما غرضها معارضة الأغلبية . وعندما يكون داخل الأغلبية نقد ذاتى فهى بالأحرى أحرص على النظام والأغلبية ذاتها . بل هذا يؤكد ثقتها بالنظام والأغلبية . فلو أنها كانت مزعزعة الثقة لما انتبهت إلى النقد الذاتى . كما أن هذا النقد هدفه المصلحة العليا للجماهير وهى التى ترمى إليها الأغلبية وأيضا الأقلية . ولذا فالاتفاق نهاية على هذه المصلحة لا يثوب الأغلبية فى شىء فالأقلية والأغلبية والنقاد يهدفون من وسائلهم وأساليبهم إلى المصلحة العامة . فلماذا محاولة التصنيف غير الموضوعى ؟ .

وفى هذا الجانب من الحديث نأكد على سبيل المثال هذا التفسير . فعندما قرر المجلس تشكيل لجنة لتقصى حقائق المخالفات الشركة المصرية للملاحة البحرية فكان رئيس اللجنة وهو من حزب الأغلبية محمد رشوان وكيل المجلس ومع ذلك فلم تختف حقيقة بل قبل بصدد هذا التقرير إنه من أفضل تقارير تقصى الحقائق فى تاريخ المجلس .

كما أنه عندما طالب العضو حسن حافظ وهو من حزب الأغلبية مطلبا جماهيريا من المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات وكان يلقى بالمنصة استجاب له وقرر اعتمادا لهذا الطلب ٤٦٥ ألف جنيه . وهكذا . وإذا كانت المعارضة نزيهة فلكل قاعدة شواذ .

وتطبيقا لهذا . ورغم أن المعارضة للحق كانت شريفة العرض . فإن أحد أعضائها قدم سؤالا للمهندس أحمد عز الدين هلال نائب رئيس الوزراء للإنتاج حول كمية السولار والبنزين والمازوت التى تصرف يوميا والرقابة على ذلك .

وكان السؤال بحجم الأهمية التى تدعو ذلك العضو لتوجيه هذا السؤال .

وإذا كان الأعضاء فى دوائرهم الآن فهم أقدر من غيرهم على رقابة أسعار السلع المدعمة باضافاتك كما ناشدهم فى ذلك الدكتور فؤاد محى الدين فى الجلسة الختامية للدورة . كما أنه على رؤساء اللجان النوعية ألا يتغيبوا تماما فى هذه الأجازة البرلمانية ليتابعوا ما حول إليهم من موضوعات ومسائل هامة للبحث والتقصى . حتى يمكن أن تكون جاهزة للنقاش فور انعقاد الدور الثانى فى شهر نوفمبر القادم .

وفى هذا الشهر المبارك فليحاسب كل عضو نفسه أمام الله حيث وصلت كلمات الأعضاء فى هذه الدورة ٢١٠٠ كلمة . ليكون أمام ضميره وليسأل نفسه . ماذا كان الغرض من كلمته تحت القبة ؟ هل كانت مصر فوق كل شىء ؟ أو التزاما حميدا ؟ أو التزاما باعتبارات أو بأخرى أو مصلحة خاصة ؟ . أو مصلحة من ؟ أو لماذا ؟ وإلى اللقاء فى دورة قادمة تكون مثمرة وإيجابية أيضا يعمل فيها كل الأعضاء . أغلبية ومعارضة . لصالح جماهيرنا الكافحة العظيمة .

□